تحليل آثار التمويل الخارجي على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2012)

أ/ يمينـــة كواحلـــة
جامعـــةعنابة

أ.د/ خير الدين معطى الله
جامعـــة قالمة

الملخص :

نظرا للسياسة التنموية الطموحة التي اعتمدتها الجزائر والتي تطلبت أموالا ضخمة عجزت عن توفيرها محليا لجأت إلى الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي، وفي هذا الصدد عرفت أكثر من مصدر تمويلي وبصفة خاصة القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر،ورغم هذا التوجه الخارجي لم تتمكن من تحقيق الاستفادة منه حسب ما تقره النظرية الكلاسيكية، فلغاية الوقت الحالي لم تتمكن الجزائر من إحداث تغيير هيكلي في اقتصادها وتحويله من اقتصاد استخراجي إلى اقتصاد يعتمد على الصناعة ، كما لم تتمكن من ترقية الصادرات خارج المحروقات فلا يزال الاقتصاد الوطني رهين التطورات التي تحدث في أسعار النفط في الأسواق العالمية،والشيء الذي حدث هو استفادة الجزائر من الظروف المواتية لأسعار النفط في الأسواق العالمية لدعم استقرارها الخارجي.

Résumé :

La politique de développement ambitieuse adoptée par l'Algérie qui a demandé beaucoup de ressources financières, dont l'état était incapable de les assurer localement, à cet égard l'Algérie a fait recours à des sources de financements extérieurs, en particulier les crédits extérieurs et les investissements directs étrangers.

Malgrécette tendance vers l'étranger, l'Algérie n'a pas réussi à faire un changement structurel dans son économie, en passant d'une économie basée sur la production pétrolière à une économie industrielle et de promouvoir ses exportations hors d'hydrocarbure.

L'économie nationale estrestée toujours dépendante de l'évolution des prix du pétrole dans les marchés internationaux et dans ce contexte l'Algérie à bénéficier des prix élevés du pétrole pour soutenir sa stabilité extérieure.

المقدمة:

حظي موضوع التمويل الخارجي باهتمام الاقتصاديين التقليديين والمحدثين فالإنسان منذ نشأته وهو يسعى إلى تحقيق مستوى معيشي أفضل ،وما دام هناك تفاوت قائم بين البلدان النامية والمتقدمة رغم كافة الشعارات التي تنادي بها مختلف المؤتمرات منها الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة حول ما يسمى" التنمية" .

نجد أن الدول المتقدمة استطاعت أن تحقق مستويات معيشة مرتفعة على غرار الدول النامية التي لا زالت تتخبط في قيود التخلف والتبعية، الشيء الذي يحتم عليها الاستنجاد بالدول المتقدمة لتحقيق أهداف التنمية المنشودة التي تحتاج إلى عمليات تنموية طويلة المدى والتي تستلزم موارد تمويلية ضخمة.

وتوجد علاقة وثيقة بين مستوى المدخرات المحلية ومستوى التمويل الخارجي المطلوب فكلما كان مستوى الادخار المحلي ضئيلا بالقياس إلى مستوى الاستثمارات المطلوبة كلما زادت الحاجة إلى التمويل الخارجي والعكس صحيح.

والجزائر من بين الدول التي عانت نقصا في مواردها الذاتية منذ حصولها على الاستقلال وتبنيها لبرامج تنموية طموحة ،حيث اقتصر الاعتماد في البداية على القروض الخارجية ومع تقدم عقد التسعينات زاد توجهها نحو تطبيق سياسة الباب المفتوح على الاستثمار الأجنبي المباشر إدراكا منها لأهميته في عملية التنمية الاقتصادية.

ولغرض تعقب وتحليل أثر الاعتماد على التمويل الخارجي كمصدر تمويلي للاقتصاد الجزائري يتطلب الإجابة على التساؤلات التالية:

- كيف أثر التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟ وما مدى تحقيقه للنتائج المنتظرة منه خاصة بعد سلسلة الإصلاحات التي طبقتها؟.

للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم المقال إلى:

1 الأسس النظرية للحاجة إلى التمويل الخارجي

تلجأ الدول النامية للتمويل الخارجي لحل مشكلة تكوين رأس المال التي غالبا ما يساهم في إحداثها ثلاثة أنواع من العجز:

-وجود عجز في المدخرات بالمعني المالي بحيث يكون معدل الميل إلى الادخار منخفضا وغير قادر على توفير أموال كافية لتمويل برنامج استثماري بالحجم المطلوب.

-وجود نقص في المدخرات بالمعنى الحقيقي حيث تكون توجهات أفراد المجتمع نحو الاستهلاك التفاخري وعدم إطلاق موارد كافية لتنفيذ الاستثمار المخطط.

وبجمع العجز الحاصل بنوعيه الحقيقي والمالي يتحدد عجز الادخار الكلي ويطلق على هذا العجز "فجوة الموارد المحلية"، ويقاس حجم هذه الأخيرة بالفرق بين الموارد الاستثمارية الكلية المطلوبة خلال فترة زمنية معينة وبين المدخرات الوطنية التي يمكن تحقيقها خلال نفس الفترة .[1]

وبما أن الموارد المحلية تكون غير ملائمة لإنتاج السلع التي تتطلب درجة عالية من التطور التكنولوجي والمطلوبة لعملية التنمية تظهر حتمية التوجه إلى الخارج ،فإذا لم يكن هناك فائضا في ميزان المدفوعات يخصص للحصول على هذه السلع وهي الحالة السائدة غالبا في الدول النامية ،فان البلد يواجه عجزا في الصرف الأجنبي "الفجوة الخارجية" للتعويض عن الفجوة الأولى وهو ما يشار إليه في الأدبيات الاقتصادية بنموذج الفجوتين.[2]

تستفاد أساسيات هذه الحقيقة من المعادلات التعريفية للدخل القومي التي توضح الترابط المتناظر بين الفجوتين من جهة والحاجة إلى التمويل الخارجي من جهة أخرى إذ أن:فجوة الموارد المحلية= فجوة التجارة الخارجية= الحاجة إلى التمويل الخارجي.

2 تطور اتجاهات التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

شهد عقد التسعينات تطورات هامة فقد تميز الوضع الاقتصادي في بداية العقد بتراجع النمو الاقتصادي بحوالي 2% وارتفاع معدل التضخم إلى نسبة 20,5% بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير ،كما استمر تدهور ميزان المدفوعات مع انعدام إمكانية اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية مع انخفاض كبير في احتياطات الدولة من العملة الصعبة والتي أصبحت لا تغطي أكثر من شهرين من حاجيات الاستيراد.

في ظل هذه الظروف الصعبة اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من التدابير منها قبول إعادة الجدولة لديونها قصد تأجيل سداد الديون المستحقة ومحاولة الحصول على موارد مالية جديدة وتخفيف خدمات الديون الخارجية ،حيث بلغت حجم التحويلات نحو الخارج 2,9 مليار دولار سنة1990 مقابل2,6 مليار دولار سنة 1993.

فعمليات إعادة الجدولة التي أنجزت في الفترة الممتدة بين 1994- 1995 لم تتوصل إلى مسح الديون وإنما سمحت فقط بتخفيض 50% من خدمة المديونية السنوية مع تمديد الأجل الذي تسدد الجزائر في خضمه مستحقاتها ولذلك عادت عملية تشكيل المديونية بنسب مرتفعة والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم(1)تطور حجم الدين الخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة (1992-2000).

الوحدة:مليار دولار.

السنوات	1992	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
ديون متوسطة وطويلة الأجل	25,88	28,85	31,31	33,23	31,06	30.26	28,14	25,08
ديون قصيرة الأجل	0,79	0,63	0,25	0,42	0,16	0,21	0,17	0,173
المجموع	26,67	29,48	31,57	33,65	31,22	30,47	28,3	25,26

Source: média Bank, évolution de la dette extérieure de l'Algérie 1999-2000.

وبحلول الألفية الثالثة تحسنت الوضعية الاقتصادية للدولة بسبب التحسن الذي عرفته أسعار النفط ،والذي سمح بخلق مناخ غير مسبوق لتعزيز التوازنات الكلية والمالية من خلال تكوين احتياطي من الصرف الأجنبي بلغحوالي173 مليار دولار سنة 2011،كما فتح لها المجال للقيام بالتسديد المسبق لديونها بعدما اتخذ قرار سنة 2004 بالتوقف عن الاقتراض حيث أصبحت الديون تعرف اتجاها تنازليا نوضحه من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم (2)تطور حجم الدين الخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2012).

السنوات	2001	2003	2004	2005	2006	2008	2009	2011	2012
الدين(مليار دولار)	22,3	23,35	21,82	17,17	5,70	5,6	5,41	4,0	3,47

source :CNES: état économique et social de la nation de l'année 2008 , décembre 2009,p3.

- Banque d'Alger, rapport 2007, évolution économique et monétaire en Algérie, 2007,p82.

_ www :ons .dz le 03/12/2013.

على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر عرف هذا الأخير انتعاشا كبيرا خلال عقد التسعينات من خلال قوانين الاستثمار المتتالية والتسهيلات التي كانت تمنح لغرض تشجيع دخول رأس المال الأجنبي للجزائر، وكذا تشجيع مشاريع الشراكة فسجل بذلك ارتفاعا ملموسا فبعدما كان منعدم سنة 1995 ارتفع ليبلغ قيمة 0,507 مليار دولار سنة 1999 ثم عاود الانخفاض سنة 2000 ليصل إلى 0,432 مليار دولار رغم أن هذه السنة عرفت أعلى قيم التدفق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

وفي سنة 2001أصبحت الجزائر ثالث وجهة لهذا الاستثمار على المستوى الإفريقي بعد إفريقيا الجنوبية والمغرب ونوضح تدفق هذا النوع من التمويل للاقتصاد الجزائري من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم (3)تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995-2012).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1995	1999	2000	2001	2003	2005	2009	2011	2012
حجم التدفق	00	0,50	0,43	1,19	0.63	1.08	2,3	2,08	1,7

Source: UNCTAD, world investment report2006, FDI from developing and transition economies Implications for development, United nations, new York and Geneva, 2006, p316.

_ banque d'Algérie.

على الرغم من أن التدفق نحو الجزائر وان كان أعلي من التدفق إلى الدول الإفريقية الأخرى من ناحية القيمة فانه يبقي أقل من إمكانيات الجزائر، ويبقي غير كافي لتأمين نمو اقتصادي أو للتقليص من البطالة.

3 تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري.

لغرض تقييم أثر هذا الاعتماد الأجنبي على الاقتصاد الجزائري تم اختيار مجموعة من المؤشرات يبحث النوع الأول منها في الدلالات الخاصة باتجاه الاقتصاد المعني وتعزيز قدرته الذاتية، في حين النوع الثاني هي المؤشرات التي يعتمدها صندوق النقد الدولي في تقييم قدرة الاقتصاد الممول على خدمة تمويله الخارجي.

1.3المؤشرات المتعلقة بالبعد التنموي لتوظيف التمويل الخارجي.

1.1.3 مؤشر الادخار المحلي:

يعبر هذا المؤشر عن العلاقة بين أثر تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي على الادخار المحلي، فكلما ارتفعت نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي كلما دل ذلك على أن معدل الادخار المحلي يمكن أن يرتفع في حالة انخفاض أو غياب أعباء التمويل الخارجي، وقد عرف هذا المؤشر تطورات مختلفة فقد حقق نسبة30,7% للفترة (1991-1995) ثم ارتفع ليحقق 33,7% للفترة (1996-2000) مسجلا بذلك بعض التحسن نتيجة الإصلاحات التي قامت بها الحكومة بمساعدة مؤسساتالتمويل الدولي.[3]

ثم حقق ارتفاعا كبيرا مع بداية الألفية الثالثة حيث سجل نسبة 42,2% كمتوسط للفترة (2001_2003) و53,4 % للفترة (2005_2010).[4]

ويعد مستوي الادخار اليوم في بلادنا من أكثر النسب ارتفاعا في العالم،وقد وصل ذروته سنة 2006 بنسبة 57,4% ويعود ذلك للتحسنالذي عرفته أسعار النفط إضافة إلى عملية التسديد المسبق للمديونية الخارجية والتعاقدعلى تحويل جزء منها إلى استثمار أجنبي مباشر ،لكن نجد أن نسبة قليلة من هذا الادخار تذهب إلى الاستثمار والباقي يتم اكتنازه وهو ما يعني أننا لا نستخدم إمكاناتنا المالية بطريقة كفؤة في الوقت الذي يتعطش فيه اقتصادنا إلى الاستثمارات المنتجة.

2.1.3مؤشر القابلية الاستيرادية:

عرف هذا المؤشر تطورات متابينة خلال فترة الدراسة نظرا لأن القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني مرتبطة بالدرجة الأولى بقطاع النفط ،باعتباره المورد الأساسي للنقد الأجنبي الذي تحتاجه عملية الاستيراد ،فقد ارتبط تطور هذا المؤشر بالتغيرات الطارئة على أسعاره وحقق النتائج التي نوضحها من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (4) تطور القدرة الذاتية للاستيراد للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2012).

السنوات	(1995_1990)	(2000_1996)	(2005_2001)	(2012_2006)
القدرة الذاتية للاستيراد%	41,75	63,08	146,5	167,70

المصدر:علي بلارو ،مشكلة المديونية الخارجية في الجزائر في الفترة (1986-2002)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد،معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة ،2005،ص72.

_ بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية ،جوان 2013،ص28،15.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة هذا المؤشر كانت منخفضة في النصف الأول من عقد التسعينات ،وهذه النسب المنخفضة تشير إلى أن ما يقارب نصف الاستيرادات كانت تغطي بالتمويل الخارجي، ثم بدأ هذا المؤشر يعرف تحسنا في النصف الثاني من العقد ويعود ذلك للإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة خاصة منها (سياسة إلغاء الدعم على السلع المحلية والأجنبية،تحرير التجارة الخارجية، التحكم في الاستيرادات.....اخ)، هذا إضافة إلى انخفاض خدمات الديون بعد القيام بعملية إعادة الجدولة والتحسن في أسعار النفط للسنوات 1996 و1997 على التوالي.

وبحلول الألفية الثالثة عرف هذا المؤشر تطورات جيدة حيث فاق نسبة 100% وذلك لتحسن أسعار النفط والتخلص من المديونية الخارجية والاحتياطي النقدي الهائل الذي أصبحت تتمتع به الجزائر،كل هذه الظروف المريحة أعطت نوعا من الانتعاش للاقتصاد من أبرز مظاهره التحسن الذي طرأ على القدرة الذاتية للاستيراد.

3.1.3مؤشر التحويل الصافي للموارد:

يقيس هذا المؤشر الفرق بين القروض الجديدة التي يحصل عليها الاقتصاد ومدفوعات خدمة الدين وكلما كان الفرق صغيرا كلما دل على زيادة حجم مدفوعات خدمة الدين وهو ما ينطبق على حالة الاقتصاد الجزائري ، حيث تحملت الجزائر تكاليف باهضة كخدمات لديونها بالمقابل تقلصت فرص حصولها على قروض جديدة من الأسواق المالية العالمية. حيث دفعت في الفترة (1985 -2005) حوالي 117,9 مليار دولار من المديونية منها ما يقارب 84 مليار دولار كتسديد لأصل الدين في حين بلغت كلفة الفوائد 34 مليار دولار.[5]

وهو ما يعكس ثقل تكاليف أو خدمة الديون الخارجية الجزائرية حيث فاقت حجم القروض الجديدة المحصل عليها وبلغت أعلى قيمة لها سنة 1992، حيث وصلت إلى 9,321 مليار دولار وكان هذا هو السبب الدافع لقيام الحكومة بعملية إعادة الجدولة لديونها سنة 1994، فكان نتيجة ذلك اتجاه خدمة المديونية نحو التناقص أو الاستقرار النسبي وبعد سنة 1998 عادت خدمة الديون للارتفاع من جديد في حين أن الحصول على تمويل جديد يتجه نحو التناقص .[6]

ويمكن إرجاع ذلك إلى انتهاء فترة إعادة الجدولة المتفق عليها مع المؤسسات المالية الدولية ومن ثم حلول تواريخ استحقاق خدمات الديون، وكذا التحسن الذي عرفته أسعار النفط وأثاره على تقليص حجم الاقتراض خاصة مع مطلع الألفية الثالثة أين اتخذت الحكومة قرار بوقف الاقتراض والقيام بالتسديد المسبق للديون الخارجية مما ساعد على تخفيض حجم التحويلات نحو الخارج حيث انخفضت لتحقق قيمة 1,32 مليار دولار سنة 2011 و0,95 مليار دولار سنة2012 وهو ما يعكس التسيير الحذر للدين الخارجي . [7]

4.1.3 المؤشرات الاقتصادية الهيكلية.

أ- المساهمة القطاعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

منذ الاستقلال وجهت الجزائر اهتمامها إلى قطاع النفط كقطاع رائد لباقي القطاعات الاقتصادية واعتبرته عماد التنمية الاقتصادية فيها، وعليه ظل قطاع المحروقات له أهمية معتبرة في الاقتصاد الوطني حيث ظلت تمثل نسبة مساهمته في إيرادات الصادرات ما يقارب نسبة 98% منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

وظل هذا الاختلال القطاعي الصفة الغالبة على هيكل الاقتصاد الوطني خلال فترة التحرير رغم تطبيق الإصلاحات الاقتصادية بمساندة المؤسسات المالية الدولية حيث ظل قطاع المحروقات يحتل المرتبة الأولى في تكوين (ن،م،ا)، فخلال الفترة (1997-2000) بلغت نسبة مساهمته ما يقارب 40%،في حين ظلت نسب مساهمة القطاعات الأخرى محدودة خاصة بالنسبة للقطاع الزراعي الذي لم تتعدى نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي 11% وكذا قطاع الصناعات اليدوية التي تراوحت نسبة مساهمتها بين8 %و9,1% وهو ما يكشف عن تأخر كبير في هذا القطاع.[8]

وبحلول الألفية الثالثة ظل قطاع المحروقات يحتل المرتبة الأولى في قائمة القطاعات

بنسب متفاوتة من سنة لأخرى وقد زادت نسبة مساهمته في تكوين (ن،م،ا) منذ سنة 2004 نظرا للارتفاع الذي حدث في أسعار النفط، في حين أن باقي القطاعات بقيت مساهمتها ضعيفة ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب منها إهمالها من طرف الحكومة مثلا بالنسبة للقطاع الزراعي على الرغم من المساحة الزراعية الهائلة التي تصل إلى حوالي 40 مليون هكتار نجد الجزائر تستورد نسبة كبيرة من احتياجاتها من المواد الغذائية،هذا الضعف ترجم في تحويل موارد مالية هائلة لتغطية الفجوة الغذائية بدلا من استعمالها في تنمية القطاعات الاقتصادية.

ونفس الشيء يمكن قوله لباقي القطاعات مثلا قطاع السياحة رغم امتلاك البلاد لرقعة جغرافية واسعة تتميز بتنوع التضاريس وكذا المناخ بالإضافة إلى كثرة المعالم الأثرية ظل هذا القطاع مهملا وهو سبب عدم التنوع القطاعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

ب- الهيكل السلعي للصادرات:

رغم برامج الإصلاح التي اعتمدتها الحكومة من خلال التدابير الضريبية المحفزة على التصدير الواردة في قوانين الاستثمار خاصة قانون 12/93وكذا القانون الضريبي ،بالإضافة إلى إحداث القدرة التنافسية للسلع الجزائرية في الأسواق وضمان رواجها ومحاولة القضاء على الاختلالات التي عانى منها الاقتصاد في فترة التخطيط.

ظل هيكل الصادرات خاضعا لقطاع النفط والغاز فلازال يمثلان المكون الرئيسي لصادرات الجزائر حيث بلغت قيمة هذه الصادرات 8,485مليار دولار عام 1995 أي ما يعادل نسبة 94,5 % من إجمالي الصادرات ،لكن حصلت كذلك زيادة في قيمة صادرات السلع الأخرى من275 مليون دولار عام 1994 إلى493 مليون دولار عام 1995 أي بزيادة نسبتها 80 % وتتضمن هذه المجموعة من السلع (الحديد والصلب وبعض المواد الكيمياوية وكذا مواد زراعية ومعدات صناعية).[9]

أما المنتوجات الزراعية والمكونة أساسا من مواد غذائية (كالتمر والحمضيات...اخ) فقد بلغ متوسط أهميتها النسبية إلى إجمالي الصادرات نحو0,5 % خلال الفترة (1980-1994)أما صادرات السلع المصنعة فقد سجلت نسب غير معتبرة ومتقلبة وهذا يدل على ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر وعدم تنوع في القاعدة الصناعية ،بالإضافة

إلى عامل الجودة والمنافسة أما صادرات سلع الاستخراج والتعدين والمشكلة أساسا من النفط ومشتقاته فيلاحظ ارتفاع نسبتها في هيكل الصادرات .[10]

وقد زادت نسب مساهمتها مع حلول الألفية الثالثة حيث أصبحت تحقق نسب تفوق 97% وبالمقابل تبقي الصادرات خارج المحروقات تحقق نسب ضعيفة ومتذبذبة من سنة لأخرى وهو ما يعكس بوضوح اختلال الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني.[11]

وعموما يمكن القول أن النتائج المسجلة على مستوى التصدير خارج المحروقات مازالت تضعف هيكل اقتصاد البلاد ومن ثم إمكانية تحقيق أهم التوازنات المالية له ، وعليه فان الضعف المسجل في هذا الميدان بالإضافة إلى تعميم استيراد السلع والخدمات تدفعان إلى التساؤل حول حظوظ نجاح الاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة وأن حصيلة الصادرات خارج المحروقات تبقى ضعيفة لم تتجاوز قيمة 0,66 مليار دولار سنة 2004 من مجمل الصادرات المقدر ب31,71مليار دولار لنفس السنة. [12]

وبلغت سقف المليار دولار سنة 2007 في وقت قدرت فيه حصة الشركاء الأجانب من عائدات المحروقات ب 3,90 مليار دولار ،وعند مقارنة النتائج يتضح لنا ضعف هذه الصادرات على تغطية التزامات الدولة الخارجية فيما يخص نوع واحد من أنواع التمويل المعتمدة وهي تحويلات أرباح الاستثمارات الأجنبية مما يؤثر سلبا على الاقتصاد.[13]

2.3 المؤشرات المتعلقة بتقييم الأداء الاقتصادي.

1.2.3 المؤشرات المالية والنقدية.

أ- الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

تعد فجوة الموازنة العامة من الاختلالات الرئيسية في الاقتصاد الوطني والتي لا يمكن فصلها عن سائر الاختلالات التي يعاني منها ،ويشير هذا المؤشر إلى وجود عجز في النصف الأول من عقد التسعينات قدر ب 8,7 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1993ثم حققت فائضا ابتداء من سنة 1995 .

ويرجع ذلك لمحتوى البرنامج المالي والاقتصادي الذي طبقته الجزائر خلال الفترة الممتدة من أفريل 1994 إلى أفريل 1995 والذي يهدف إلى عودة وتيرة النمو إلى الوضعية المناسبة التي تحقق التوازنات الداخلية والخارجية ،وذلك من خلال تطبيق مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى زيادة حجم الإيرادات وتقليص حجم النفقات مثل التخلص

التدريجي من دعم الميزانية لأسعار الاستهلاك والإنتاج الزراعي وكذلك تقليص الإعفاءات من الرسوم على القيمة المضافة و الحقوق الجمركية .

إلا أن العجز عاد من جديد سنتي (1998و1999) بسبب التدهور الكبير في أسعار المحروقات مما أدى إلى تخفيض إيرادات الجباية البترولية بمعدل 28 % وأحدث عجزا جديدا بالميزانية العمومية قدره 108,1 مليار دينار سنة 1998 أي حوالي 3,6 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي،وهذا الوضع يعكس هيمنة الجباية البترولية على الهيكل الضريبي.

ومع مطلع الألفية الثالثة بدأ هذا المؤشر يحقق نتائج ايجابية نتيجة مواتاة الظروف العالمية وتحسن أسعار النفط حيث حقق فائضا قدر ب 3,1 % سنة 2001 و6,33 % سنة 2005 ليبلغ هذا الفائض 13,6 % سنة2006 ثم انخفض إلى11,8 % سنة2007 .[14]

ب- التضخم:حقق البرنامج الذي نفذته الحكومة منذ سنة 1994 نتائج جيدة في استقرار الوضع الاقتصادي والتحكم في مستوى التضخم، حيث شهد انخفاضا متتاليا منذ سنة 1994 إلى أن بلغ أدنى مستوى له سنة 2000وبقي يحقق نتائج مرضية مع مطلع الألفية الثالثة .جدول رقم(5) تطور معدل التضخم للفترة (2001-2012).

السنوات	2001	2003	2004	2005	2007	2009	2011	2012
القيمة	%4,23	%2,58	%3,56	%1,64	%3,5	%6,4	%4,52	%8,9

Source: http://www.andi.dz/fr/?fc=b-declare. Le 08/05/2010.
Banque d'Algérie, note de conjoncture, tendances, monétaire et financières au second semestre de l'Anne2009, 2010, 2011,2012.

من خلال الجدول رقم (5) يتبين لنا تحكم السلطات النقدية في حجم التضخم خلال هذه الفترة رغم أنه شهد بعض الارتفاع سنة 2001، وهذا راجع إلى ارتفاع الأجور التي تقرر دفعها في بداية العام وانجاز عمليات الدفع في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ثم عرف بعض الانخفاض سنة 2003 نتيجة تباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية ليعود ويحقق زيادة سنة 2004 بفضل قدرات الادخار المتراكم منذ سنة 2000 ومواصلة التزام الحكومة بتمويل الاستثمار العمومي (الإنعاش الاقتصادي) غير أن أثره تلطف بفضل ارتفاع مدا خيل بعض الفئات الاجتماعية المهنية وكذا انخفاض الحقوق والرسوم على الواردات.

كما حقق ارتفاعا آخر سنة 2007 ويعود سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع منحنى سعر السلع المتداولة في السوق من 0,6 % إلى 3,7 % مابين جوان 2006 وسبتمبر 2007.

وظل يحقق قيما مرتفعة للسنتين 2011و 2012 على التوالي ويرجع ذلك إلى التوسع في الكتلة النقدية والتي ارتفعت بمعدل 11,47% مقابل 19,9 % لسنة 2011 ، كما ساهمت الضريبة على القيمة المضافة وحقوق الجمركة في ارتفاع أسعار المواد الفلاحية المستوردة ،إضافة إلى العوامل الداخلية المتمثلة في ارتفاع الأجور وسوء تنظيم أسواق الجملة والتجزئة وضعف الرقابة خاصة في ظل حالة الاحتكار التي تعاني منها السوق الجزائرية.

2.2.3المؤشرات الخارجية.

أ- تغطية الاحتياطيات الدولية للاستيرادات شهريا:

غالبا ما ينعكس وضع ميزان المدفوعات الكلي على الاحتياطيات الدولية فإذا كان ميزان المدفوعات في حالة جيدة سينعكس ذلك في زيادة عدد أشهر تغطية الاحتياطيات الدولية للاستيراد ، وقد عرف هذا المؤشر انخفاضا خلال النصف الأول من عقد التسعينات حيث شكلت الاحتياطيات الخارجية في بداية العقد تهديدا كبيرا للاقتصاد.

فقد انخفضت نسبة تغطية الاحتياطيات الدولية للاستيرادات إلى أقل من شهر وهذا يعكس إلى حد بعيد الوضعية المتدهورة التي كان يمر بها الاقتصاد والناتجة أساسا عن ضغط المديونية الخارجية وتراجع الصادرات في السنوات اللاحقة، إلا أنه بعد عملية إعادة الجدولة للدين الخارجي وابتداء من سنة 1996 عرفت الاحتياطيات الدولية تحسنا غير مسبوق وذلك نظرا للعوامل الخارجية المساعدة.

وبحلول الألفية الثالثة سجل هذا المؤشر معدل تغطية قدرت ب 12,3 و 18,1 شهر للسنتين2001،2000 على التوالي، أما سنة2002 فقدر حجم الاحتياطي ب23,10مليار دولار وارتفع سنة 2003 إلى 32,94 مليار دولار وهذا ناتج عن التطورات التي عرفتها أسواق النفط العالمية نتيجة تزايد الطلب على هذه المادة الحيوية حيث توالت الارتفاعات في الأسعار مما حقق للجزائر فوائض مالية هائلة تجاوزت 173 مليار دولار سنة 2011،وعليه سجل هذا المؤشر النتائج التي نوضحها من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم (6) تغطية الاحتياطيات الدولية للاستيرادات شهريا للفترة (2001-2012).

السنوات	2001	2002	2004	2006	2007	2009	2010	2011	2012
عدد الأشهر	18,1	19,1	23,7	36,6	40	36	38.7	38,1	39

Source: www.Bank-of-Algeria.dz le 19/01/2009.
Banque d'Algérie, note de conjoncture, tendances, monétaire et financières au second semestre de l'Anne2009, 2010, 2011,2012.

عموما يمكن القول أن التحسن الذي طرأ على مستوى احتياطيات الصرف خلال هذه الفترة والتي انعكست بصورة واضحة على معدل تغطية الاحتياطيات للاستيرادات مرجعه تحسن حجم إنتاج البترول الخام ومعدل السعر الدولي له مما سمح لمعدل تغطية الاحتياطات للاستيرادات أن يحقق قيم مرتفعة.

ب - الوضع السنوي للمديونية الخارجية: بالنسبة للمديونية الخارجية التي لجأت إليها الجزائر ما فتئت تعمل على تزايد التوترات على مستوى التوازنات المالية الخارجية، وتزداد صعوبة إدارتها عند اقتراب آجال تسديد الدين لأن معظم الجهد الاقتصادي متمثلا بالإيرادات المالية التي تتحصل عليها الدولة تتحول إلى الخارج دون مقابل من السلع والخدمات ،حيث أصبحت الجزائر تدفع ما يعادل مديونيتها الخارجية كل ثلاث سنوات كخدمات ديون فقط.ونتيجة تحسن أسعار النفط في السوق الدولية عرفت خدمة المديونية انخفاضا محسوسا للفترة التي أعقبت عملية إعادة الجدولة ثم عاودت الارتفاع سنة 1998 وذلك لسببين رئيسيين انخفاض أسعار البترول وارتفاع أقساط الدين المستحقة الدفع ،ومع مطلع الألفية الثالثة عرف تطور المديونية الخارجية اتجاها خاصا نبينه من خلا ل الجدول الموالي:

جدول رقم: (7) تطور حجم الدين الخارجي للفترة (2000-2011).

السنوات	2000	2003	2004	2006	2007	2008	2009	2010	2011
حجم الدين (مليار دولار)	25,3	23,35	21,82	5,7	5,6	4,2	5,41	5,86	4,405
خدمةالدين/ الصادرات(%)	21,2	17,7	16,6	23,23	2,38	1,0	2,06	1,08	0,8
الدين/الناتج المحليالإجمالي	46,1	34,3	25,8	4,5	4,1	2,5	4,11	3,5	2,2

Source: www.ons.dz. Le12/05/2010, le02/12/2013.- CNES, état économique et social de la nation de l'Anne 2008, décembre 2009, p2 .

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن التحسن المسجل على أسعار النفط خلال هذه الفترة برزت آثاره على تطور المديونية الخارجية التي أصبحت في تناقص مستمر،حيث شرعت الحكومة في تسديد ديونها بصورة مسبقة قصد التخلص منها كما اتخذت قرار التوقف عن الاقتراض سنة 2004 والقيام بتسديد التزاماتها سواء كانت في شكل أصل الدين أو الفوائد .

وفي هذه الفترة أصبحت التحويلات نحو الخارج تفوق حجم التدفق الجديد للداخل ففي سنة 2006 بلغت حجم التسديدات نحو الخارج 12,87 مليار دولار، كما قامت بمبادرة على صعيد آخر في إطار الاتفاق على تحويل جزء من المديونية إلى استثمارات أجنبية مباشرة وفي مجالات مختلفة، وعليه حدث استقرار في حجم المديونية وتناقصت أعبائها التي وصلت إلى نسبة 1% من إجمالي الصادرات سنة 2008و 0,8% سنة 2011 بعدما كانت 87,5 % سنة 1993كما انخفض حجم المديونية كنسبة من (ن،م،ا)إلى4,1% سنة 2007 و2,5 % سنة 2008 وبلغ 2,2 %سنة 2011بعدما كانت 58 % سنة 1999وهو ما يعكس الحالة المستقرة التي وصل إليها الاقتصاد بعد طول فترة الأزمة .

ج - التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية:ترتبط الجزائر بعلاقات اقتصادية وتجارية قوية مع الدول الرأسمالية وكان للجانب التاريخي (الاستعمار) دورا هاما في ترسيخ هذه العلاقة حيث نلاحظ أن الدول الأوربية تتصدر قائمة الدول المتعاملة مع الجزائر، فعلى مستوى الواردات نجد فرنسا تستحوذ على نسبة 23,8% من واردات الجزائر وألمانيا و ايطاليا

على 16,7 % من الصادرات.[15]وظلت هذه الدول تحافظ على مكانتها كأهم شريك تجاري للجزائر ففي عام 1995 بقيت دول الاتحاد الأوربي تتصدر القائمة ،حيث مثلت واردات الجزائر من هذه المجموعة الدولية نسبة 59,92 % من إجمالي واردات الجزائر محققة بذلك زيادة قدرها 17,39 % عن سنة 1994 وتأتي فرنسا في المرتبة الأولى من بين الدول المصدرة للجزائر، حيث مثلت صادراتها حوالي 25 % من إجمالي واردات الجزائر تلتها في ذلك كل من ايطاليا واسبانيا وألمانيا.هذا وبحلول الألفية الثالثة تبقي هذه المجموعة الدولية أهم شريك تجاري للجزائر بتوزيع حصص التعامل فيما بينها بنسب مختلفة،حيث ظل الاتحاد الأوربي أهم متعامل فقد تمكن من الاستحواذ على نسبة 49,09% و50,77 %من الصادرات للسنتين 2010 و2011 على التوالي ،وعلى مستوي الاستيرادات استحوذ على نسبة 51,16% و52,10%. وعموما يمكن القول أن تعاملات التجارة الخارجية الجزائرية منحصرة في منطقة جغرافية محدودة رغم حركة التحرير التي شهد تها هذه الأخيرة،وهذا التركز الجغرافي يبقي يفقد الاقتصاد الجزائري كثيرا من المزايا كان من الممكن أن يحصل عليها في ظل توسيع دائرة التعامل.

الخلاصة:

إن متطلبات التنمية السريعة دفعت الجزائر إلى الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي وفي ظل تذبذب أسعار النفط باعتباره المصدر الأساسي في الحصول على العملة الصعبة ظهرت الحاجة إلى استقدام المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية ومن ثم بدأت ديونها في التراكم ،وفي ظل هذه الصعوبات المالية ظهرت ضرورة التعديل وقبول برامج التكييف الهيكلي وفتح المجال للاستثمارات الخاصة للمساهمة في عملية النمو الاقتصادي وإعطاء الأهمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ولغرض معرفة مدى جدوى التمويلات الخارجية التي اعتمدتها الجزائر ارتأينا تحليل أثر هذا التمويل استنادا إلى مؤشرات اقتصادية مختارة وقد توصلنا بهذا الصدد إلى مجموعة من الاستنتاجات نبينها كما يلي.

فبقدر تعلق الأمر بالمؤشرات الدالة على البعد التنموي لتوظيف التمويل الخارجي يتضح أن النتائج كانت متباينة فهناك تطور في مؤشر مقابل تدهور بمؤشر آخر، وهذا يعكس بطء عملية التحول والتغيير في هيكل الاقتصاد الوطني من اقتصاد يعتمد

على القطاع ألاستخراجي إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الصناعي كما يعكس عدم تحقيق الاستقلالية أو الاستفادة من الاعتماد على مصادر خارجية.

أما فيما يتعلق بنتائج مؤشرات الاقتصاد الكلي أظهرت انضباطا وإحكاما أكبر خاصة في بداية الألفية الثالثة ،وهذه النتيجة تعزى في جزء كبير منها إلى التحسن الذي عرفته أسعار النفط وهو ما خلق نوع من الاستقرار والراحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي لكن هذا ليس معناه أن الوضعية الاقتصادية للدولة تحسنت لأن سبب الاستقرار خارجي فإذا كانت الجزائر قد استفادت من ارتفاع أسعار المحروقات لتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي فإنها لاتزال تتأثر بضربات جراء تقلبات أسعار صرف الدولار مقابل اليورو في ظل التبعية لأسعار النفط .

الهوامش:

[1]دعبد العزيز عجيمية،د صبحي تادريس قريصة، د مدحت العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية ،بيروت،1983،ص121.

[2]سامي عفيفي حامد،دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2000،ص271.

[3]صندوق النقد العربي، المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي،أبوظبي،الامارات العربية المتحدة،2005،ص51.

[4]http://data.albankadawli.org/indicator/ny/gns.lcrtr:zs.le 22/04/2013.

[5]www.193-194-78.233/ma_ar/stories.php?stary_06/20/03 1952553_27k. le 15/06/2008

[6]علي بلارو، مشكلة المديونية الخارجية في الجزائر في الفترة (1986- 2002) ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،2005،ص70.

[7]Banque d Algérie ,séries rétrospectives ,statistique , monétaires 1964_2011,juin2012,p87

[8]Banqued'Alger, rapport2001,évolutionéconomique et monétaireen Algerie,juillet2002,p83

[9]المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،مناخ الاستثمار في الدول العربية،1995،ص113.

[10]علاوة نواري، أثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه،قسم الاقتصاد،جامعة حلوان،مصر،2008/2007،ص123.

[11]http:// www.douanes.dz/rappstat-fichier/rapp08. Le 22/05/2010.

[12]المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004،الدورة العادية 25،ديسمبر 2004،ص23.

[13]www.xinhuanet.com le 05/03/2008

[14]المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،مناخ الاستثمار في الدول العربية،2007،ص31.

[15]The world economic fact book, 1994, euro monitor, great Britain, London, p53.